



Distr.  
GENERAL

A/39/489  
14 September 1984  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون  
البند ٢٩ من جدول الأعمال المؤقت \*

مسألة ناميبيا

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤  
وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم  
 لليابان لدى الأمم المتحدة

يقدم الممثل الدائم لليابان لدى الامم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة  
 ويتشرف بأن يحيل وفق هذا مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس  
 مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .  
 وأكون مستا جدا لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة الشفوية كوثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية  
 العامة تحت البند ٢٩ من جدول الأعمال المؤقت .

• A/39/150

\*

84-21353

.../...

مرفق

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤  
وموجهة الى رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا  
من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

يقدم الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة تحياته الى رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ويتشرف ، بناه على تعليمات من حكومته ، بذكر ما يلي يصدر وثيقة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا المؤرخة في ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٨٤ (A/AC.131/117) والمحتوية على نتائج وتوصيات الحلقة الدراسية المعقودة في ليويليانا ، بيوغوسلافيا في الفترة من ١٦ الى ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٤ :

١ - توصي الفقرة ٢٧ من الوثيقة المذكورة أعلاه بأن " يبحث المجلس حكومة اليابان على أن توقف شراء الشركات اليابانية لليورانيوم الناميبى ، وأن تعلن جهارا أنها اتخذت تدابير لمنع هذه التجارة ، لتكون بذلك قدوة حسنة للدول الأخرى " ؛

٢ - وكما ذكر ممثل اليابان في الجلسة العامة الطارئة التي عقدها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في بانكوك في ٢٤ أيار / مايو ١٩٨٤ ، وفي عدد من المناسبات الأخرى ، فإن حكومة اليابان التي تسلم بأهمية المرسوم رقم ١ لعام ١٩٧٤ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، قد أبلغت به جميع الشركات اليابانية المعنية ، وذلك بنشره في نشرة تجارية يابانية رسمية . ومنذ ذلك الحين لم يسجل رسميا توريد أى يورانيوم ناميبى الى اليابان . وذلك تكون اليابان قد أعطت فعلا " القدوة الحسنة للدول الأخرى " ؛

٣ - ومن دواعي الأسف البالغ أن يستمر هذا النوع من المزايم رغم تأكيد الحكومة اليابانية مرارا للسياسة المذكورة أعلاه . والواقع أنه منذ أربعة أشهر ، أى في أيار / مايو ، ظهر زعم كهذا غير مبني على أساس في واحد من التقارير التي اعتمدها المجلس في الجلسة الطارئة المذكورة أعلاه المعقودة في بانكوك ( A/AC.131/115 ، الفقرة ٤٩ والجدول ٤ بعد الفقرة ٥٤ ) ، وذلك رغم أن الوفد الياباني ، الذى كان حاضرا في تلك الجلسة الطارئة كمرآب قد فند هذا الزعم . وتعتقد الحكومة اليابانية اعتقادا قويا بأنه عندما تكون احدى الدول الاعضاء موضع انتقاد لعدم الانعاز لأحد قرارات الأمم المتحدة أو مقرراتها ، فلا بد من تقديم الدليل المادى الذى يؤيد الاتهام .

وسيكون ممثل اليابان مستنا لو تم تعميم هذه المذكرة الشفوية على أعضاء المجلس ، ويود القول بأنه قد تم ارسال نسخة من هذه الرسالة الى الأمين العام لتعميمها كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة .